

المملكة المغربية  
وزارة الداخلية  
إقليم تيزنيت  
دائرة تافراوت  
قيادة أملن

\*\*\*\*\*

جماعة: تارسواط

\*\*\*\*\*

محضر الدورة العادية لشهر فبراير

2022

**\*\* محضر \*\***

**- اجتماع مجلس الجماعة الترابية تارسواط برسم الدورة العادية لشهر فبراير 2022 -  
- الورقة الحافظة -**

طبقا لمقتضيات المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 15-15-85 المؤرخ في 20 رمضان 1436 هـ ( 07 يوليو 2015 ) ، انعقد يومه السبت 03 رجب 1443 هـ ، الموافق ل : 05 فبراير 2022 ، على الساعة العاشرة صباحا ، مجلس جماعة تارسواط ، بمقر دار الجماعة في جلسته الفريدة برسم دورته العادية لشهر فبراير 2022.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 16 عضوا .

- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 16 عضوا .

- عدد الأعضاء الحاضرين : 15 عضوا .

**الصفة داخل المجلس :**

رئيس المجلس الجماعي .

النائب الأول للرئيس .

النائبة الثانية للرئيس .

النائب الثالث للرئيس .

النائب الرابع للرئيس .

كاتب المجلس .

نائبة كاتب المجلس

رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة .

نائبة رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة .

رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات والتعمير وإعداد

والبيئة .

نائبة رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات والتعمير وإعداد

التراب والبيئة .

رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية

والرياضية والتربية والشباب .

نائبة رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية

والرياضية والتربية والشباب .

عضو مستشار .

" "

- عدد الأعضاء الغائبين بعذر مقبول : عضو واحد .

**الصفة داخل المجلس :**

عضو مستشار

- عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : لا أحد .

- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم : لا أحد .

كما حضر أشغال هذا الاجتماع وبصفة استشارية ، كل من السادة :

➤ جامع إد القائد : خليفة القائد بالجماعة .

**وهو السيد :**

➤ عمر بفتس

- مولود خاوش : رئيس المنطقة الغابوية بتافراوت .
- الحسن الرشدي : أستاذ جامعي بجامعة ابن زهر بأكادير .
- الحنافي العدناني : مدير المصالح بالجماعة .
- محمد الطالبي : شسييع المداخل بالجماعة .
- كمال شهمات ، تقني بمصلحة الشؤون المالية والإقتصادية والإجتماعية بالجماعة ، مكلفا بالمصاريف .

وسجل غياب كل من السادة :

- \*المدير الإقليمي للمياه والغابات بتيزنيت .
  - \*المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء / قطاع الماء بأكادير .
  - \* المدير المحلي للمكتب الوطني للكهرباء والماء / قطاع الماء بتافراوت .
- وذلك بالرغم من توجيه دعوة الحضور لهم .

وتجدر الإشارة إلى ما يلي :

- اقتراح السيد رئيس المجلس وبتوافق مع بقية السادة أعضاء المجلس الجماعي على أن تتم مناقشة النقطة الخامسة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة ، وذلك بغية تمكين السيد رئيس المنطقة الغابوية بتافراوت الحاضر في قاعة الاجتماع من المشاركة وإعطائه لآرائه في مناقشة هذه النقطة وبالتالي عدم انتظاره إلى نهاية دراسة كافة النقاط الأخرى .

- تدخل السيد الحسن فارس ، عضو المجلس ، في إطار نقطة نظام والتماسه الحسم أولا في مسألة حضور السادة أعضاء وعضوات المجلس الجماعي ، وذلك قبل الخوض في أي موضوع آخر .
- تدخل السيد محمد الحرافي ، عضو المجلس ، في إطار نقطة نظام أيضا مطالبا ، من جانبه ، بضرورة توزيع نسخ من تقرير السيد رئيس المجلس على السادة الأعضاء الحاضرين في الجلسة .
- انسحاب السيد عبد الكريم العمري ، عضو المجلس أثناء المناقشة والتصويت على النقطة الرابعة من قاعة الاجتماعات .

### الكلمة الافتتاحية:

- وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني ، وفقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي الأنف الذكر ، افتتح السيد رئيس المجلس أشغال الجلسة بكلمة عبر من خلالها عن شكره العميق للسادة الحاضرين على تلبيتهم دعوة الحضور والمشاركة في أشغال هذا الاجتماع .
- ووفقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي رقم 14 - 113 المتعلق بالجماعات ، وكذا أحكام المادة 30 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي ، قام رئيس المجلس بتلاوة تقرير إخباري حول أهم أنشطته هو ومكتبه قبل انعقاد أشغال هذه الدورة.
- ثم قام على التو باستعراض النقاط المدرجة في جدول الأعمال ، ويتعلق الأمر بما يلي :

1. برمجة الفائض المالي المحقق برسم سنة 2021.
2. تحويل اعتمادات مالية بالجزء الثاني من الميزانية .
3. تشكيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع .
4. عرض وتقييم عمل المصالح الجماعية .
5. تدارس موضوع طلب الاحتلال المؤقت للمجال الغابوي بالجماعة المقدم من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء / قطاع الماء ، وذلك طبق مقتضيات المادة 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.350 بتاريخ 25 رمضان 1396 ( 20 شتنبر 1976 ) يتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي .

## 1- برمجة الفائض المالي المحقق برسم سنة 2021.

### النقطة الأولى:

#### العرض:

- عند التداول بشأن هذه النقطة ، أشار السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس ، إلى أن تنفيذ ميزانية السنة المالية 2021 ، أسفر عن تحقيق فائض مالي قدره : 58.339,93 درهم ، حيث يتشكل من الفائض السنوي الحقيقي البالغ قدره : 52.756,96 درهم ، إضافة إلى الإعتمادات الملغاة بالجزء الثاني من الميزانية التي تبلغ : 5.582,97 درهم . وذلك وفق ما جاء في التقرير المعد من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة المنعقدة بتاريخ 20/01/2022 ، والذي تم استعراض محتوياته من طرف رئيسها .

حيث اقترح السيد رئيس المجلس إضافة المبلغ الإجمالي من فائض هذه السنة ، في إطار تحويل الإعتمادات بالجزء الثاني من الميزانية موضوع النقطة الثانية ، إلى الفصل المتعلق بالدراسات العامة . وبعد هذا العرض ، تم فتح مجال المناقشة .

#### المناقشة:

- عند فتح باب المناقشة ، أعطيت الكلمة للسيد : محمد الحرافي ، عضو المجلس الذي اقترح تخصيص مبلغ من الفائض المالي السنوي لأجل تسوير بعض المقابر بالجماعة .

- ومن جهة أخرى ، أشار السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس إلى أن بعض السادة أعضاء المجلس اقترحوا عليه توزيع المنح لفائدة الجمعيات والهيئات المحلية ، وذلك وفقا لما جرت عليه العادة خلال هذه الدورة ، لكن ، في نظره ، ينبغي التزام نوع من التريث وذلك إلى حين التوصل بدعم الوزارة . وسيتم توزيع هذه المنح في دورة استثنائية خاصة .

ونظرا لعدم وجود أي تدخل آخر ، تم عرض البرمجة المقترحة على التصويت العلني ، وأسفرت نتائجه على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين وقت التصويت : 15 عضوا .

- عدد الأصوات المعبر عنها : 15 .

- عدد الأعضاء الموافقين : 15 عضوا - وهم السيدات والسادة : إبراهيم الرامي ، عبد الرحمان النصري ،

كوثر اليوسفي ، الحسين أفوس ، محمد الحرافي ، الحبيب شاكر ، فاطمة

الزهراء الرامي ، الحسن فارس ، خديجة برغاش ، سعيد ابن سليمان ،

السعدية أوعتو ، حسن العفاز ، فاطمة إسلكا ، عبد الكريم العمري ، محمد

بهاوي .

- عدد الأعضاء الراضين : لا أحد .

- عدد الممتنعين عن التصويت : لا أحد .

## المقرر عدد: 01/2022 - بتاريخ : 05 فبراير 2022.

النقطة المتعلقة ب: برمجة الفائض المالي المحقق برسم سنة 2021.

إن مجلس جماعة تار سواط ، المجتمع برسم الدورة العادية لشهر فبراير 2022 ، خلال الجلسة العلنية الفريدة المنعقدة بتاريخ : 05 فبراير 2022 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات ، وخاصة المواد 6 ، 33 ، 42 ، 43 ، 48 ، 92 ، و 270 منه .

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: برمجة الفائض المالي المحقق برسم سنة 2021 .

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ، وفق ما هو مبين أعلاه .

### يقرر ما يلي:

بعد العرض والمناقشة ، وافق مجلس جماعة تار سواط ، المجتمع برسم دورته العادية لشهر فبراير 2022 في الجلسة الفريدة المنعقدة بتاريخ 05 فبراير 2022 ، بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على برمجة الفائض المالي المحقق برسم سنة 2021 ، البالغ قدره الإجمالي : 58.339,93 درهم وتخصيصه كما يلي :

| مبلغ الاعتماد | نوع المصاريف               | رمز الميزانية |                 |          |       |       |
|---------------|----------------------------|---------------|-----------------|----------|-------|-------|
|               |                            | السطر         | المشروع/العملية | البرنامج | الفصل | الباب |
| 58.339,93     | دراسات عامة<br>دراسات عامة | 11            | 10              | 10       | 10    | 30    |
| 58.339,93     | المجموع                    |               |                 |          |       |       |

كاتب المجلس :  
الحبيب شاكر.

رئيس المجلس :  
إبراهيم الرامي .

## النقطة الثانية :

## 2 - تحويل اعتمادات مالية بالجزء الثاني من الميزانية .

### العرض:

في مستهل التداول بشأن هذا الموضوع، أعطيت الكلمة للسيد الحسن فارس ، رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة الذي قام باستعراض محتوى تقرير اللجنة المنعقدة بتاريخ 2022/01/20 .  
حيث تقرر تحويل مبلغ إجمالي قدره : 71.320,00 درهم ، وذلك على الشكل التالي :

| عنوان الميزانية | نوع مصاريف التجهيز  | مبلغ الإعتماد المحول منه بالدرهم |
|-----------------|---------------------|----------------------------------|
| 21-10-10-10-30  | - الإصلاحات         | -40.000,00                       |
| 31-20-20-20-30  | - نقط الماء العمومي | -11.320,00                       |
| 34-20-20-20-30  | - الآبار            | -20.000,00                       |
| المجموع         |                     | -71.320,00                       |

### إلى:

| عنوان الميزانية | نوع مصاريف التجهيز | مبلغ الإعتماد المحول إليه بالدرهم |
|-----------------|--------------------|-----------------------------------|
| 11-10-10-10-30  | دراسات عامة        | +71.320,00                        |
| المجموع         |                    | +71.320,00                        |

ثم قام السيد رئيس المجلس بفتح مجال المناقشة.

### المناقشة:

- في تدخل السيد : محمد الحرافي ، عضو المجلس تساءل بشأن مشروع تجهيز بئر بدوار إيبي أوكادير بالطاقة الشمسية ؟

- وفي رد حول هذا التساؤل ، أوضح السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس إلى أن المشروع المذكور ، تمت الموافقة عليه من طرف المجلس السابق ، لكن بقي فيه لوائح الطاقة الشمسية والمضخة .  
وأكد على أن هناك اعتمادات لم تصرف في الجزء الثاني من الميزانية وتم تحويلها .  
- نظرا لعدم تدخل أي عضو في مناقشة الموضوع ، فقد تمت صياغة المقرر التالي :

### المقرر عدد : 02 / 2022 - بتاريخ : 05 فبراير 2022 .

النقطة المتعلقة ب: تحويل اعتمادات مالية بالجزء الثاني من الميزانية.

إن مجلس جماعة تار سواط ، المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير 2022 ، خلال الجلسة العلنية الفريدة المنعقدة بتاريخ 05 فبراير 2022.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وخاصة المواد 43، 48، 92، 270 منه.  
وبناء على مقتضيات المرسوم رقم 310-16-2 بتاريخ 2016/10/29 بتحديد شروط وكيفية تحويل الإعتمادات المفتوحة في ميزانية الجماعة.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: تحويل اعتمادات مالية بالجزء الثاني من الميزانية .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني .

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين وقت التصويت : 15 عضوا .

- عدد الأصوات المعبر عنها : 15 .

- عدد الأعضاء الموافقين : 15 عضوا - وهم السيدات والسادة : إبراهيم الرامي ، عبد الرحمان النصري ،

كوثر اليوسفي ، الحسين أفوس ، محمد الحرافي ، الحبيب شاكر ، فاطمة

الزهراء الرامي ، الحسن فارس ، خديجة برغاش ، سعيد ابن سليمان ،

السعدية أوعتو ، حسن العفاز ، فاطمة إسلكا ، عبد الكريم العمري ، محمد  
بهاوي.

**يقرر ما يلي:**

يوافق المجلس الجماعي بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين ، على تحويل اعتمادات مالية بالجزء الثاني من  
الميزانية ، وذلك وفقا لما يلي :

| عنوان الميزانية | نوع مصاريف التجهيز  | مبلغ الإعتماد المحول منه بالدرهم |
|-----------------|---------------------|----------------------------------|
| 21-10-10-10-30  | - الإصلاحات         | -40.000,00                       |
| 31-20-20-20-30  | - نقط الماء العمومي | -11.320,00                       |
| 34-20-20-20-30  | - الآبار            | -20.000,00                       |
| المجموع         |                     | -71.320,00                       |

**إلى:**

| عنوان الميزانية | نوع مصاريف التجهيز | مبلغ الإعتماد المحول إليه بالدرهم |
|-----------------|--------------------|-----------------------------------|
| 11-10-10-10-30  | <u>دراسات عامة</u> | +71.320,00                        |
| المجموع         |                    | +71.320,00                        |

كاتب المجلس :  
الحبيب شاكر.

رئيس المجلس :  
إبراهيم الرامي .

**العرض:**

- في البداية ، أشار السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس إلى أن هذه النقطة تم إدراجها في جدول أعمال هذه الدورة ، وذلك تطبيقاً لمقتضيات الفصل 120 من القانون التنظيمي رقم 14 - 113 المتعلق بالجماعات ، تقتضي إحداث هيئة للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ، وفي إطار تفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور . وفي هذا الصدد ، توجه بالشكر العميق للسيد الحسن الرشدي ، أستاذ بجامعة ابن زهر بأكادير ، الذي تم تكليفه بإعداد مسودة كنظام داخلي لهذه الهيئة .

إلا أن حسب ما هو مضمن بقائمة طلبات العضوية في الهيئة التي تم فتح الترشيح لعضويتها إلى غاية 01/31/2022 يتضح أنه ليس هناك إقبال على التسجيل ، حيث تم فقط تسجيل حوالي 11 طلباً ، لا يوجد من ضمنها نساء وكذا الأشخاص المعنيين مباشرة بها مثل المسنين وذوي الإحتياجات الخاصة . الأمر الذي يتطلب إرجاء تشكيل هذه الهيئة إلى حين توفر الشروط المطلوبة ومن بينها مقاربة النوع . ثم قام بمنح الكلمة للسيد الحسن الرشدي .

**المناقشة:**

- على إثر فتح باب المناقشة ، أعطيت الكلمة للأستاذ : الحسن الرشدي ، الذي أوضح أن دور هذه الهيئة دور استشاري محض ، إلا أن اللائحة المعروضة على المجلس حالياً ، لا تتضمن مشاركة العناصر المطلوب انخراطها في صفوف الهيئة ، ومنها النساء ، المسنون ، الأطفال والأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة . وبعد ذلك ، قام السيد الرشدي باستعراض الخطوط العريضة لدور الهيئة . وفي هذا السياق ، أشار إلى أن الهيئة ستجتمع على الأقل ثلاث مرات في السنة . وتطرق إلى النصاب القانوني للإجتماعات وكيفية عقدها . ومن خلال جرده لصلاحيات الهيئة واختصاصاتها ، أوضح أنها تقوم على أساس تقديم الآراء الإستشارية للمجلس الجماعي في كل ما يهم مجال عملها . كما تبت في كل الحالات التي يناقشها المجلس وإحالتها عليه . وكذا القيام بدراسات ميدانية .

أما فيما يخص كيفية اتخاذ القرارات من طرف الهيئة ، فكل عضوله الحق في إبداء الرأي . وبالنسبة لمسألة الغياب والإقالة بسببها ، فإنه يقترح أن تكون مماثلة لتغيبات السيدات والسادة أعضاء المجلس ، كما جاء في المادة 67 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات . وفي سياق آخر ، أدلى السيد الرشدي بتوصيتين ، الأولى تهم توفير المجلس لوسائل العمل اللوجيستكية للهيئة ، والثانية ، تتعلق بنوعية الآراء التي تدلي بها الهيئة ، حيث أن هناك آراء استشارية ملزمة وتكون أثناء إعداد برنامج عمل الجماعة أو أثناء تحيينه ، وأخرى اختيارية في جميع الحالات الأخرى .

- وفي تدخله ، أوضح السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس أن غياب العنصر النسوي في تشكيلة الهيئة يشكل عائقاً حقيقياً وتحجماً لدورها الذي يفترض أن تلعبه لدى المجلس الجماعي . ونفس الملاحظة بالنسبة لعدم مشاركتهم في تكوين مدته ستة أشهر بجماعة أمكن نظم لفائدة النساء ، حيث سجل الغياب لا بالنسبة للعضوات بالمجلس أو بالنسبة للفاعلات الجمعويات التابعة للجماعة . ولأجل ذلك ، فقد اقترح أن يتم استغلال مناسبة 8 مارس كيوم عالمي للمرأة ، وكذلك مناسبة انطلاق الأيام التشاورية بالجماعة للقيام بنشاط يهم المرأة والتحسيس بدورها وبضرورة مساهمتها في صياغة القرار المحلي . لاسيما وأن الأمل سيكون معقوداً على هيئة تمثيلية وليس هيئة صورية . كما أكد السيد الرئيس على أن الهدف الأساسي هو أن يكون برنامج عمل الجماعة قد تم الإنتهاء من إعداده خلال شهر شتنبر المقبل .

- ومن جانبه ، تساءل السيد : الحسن فارس ، عضو المجلس حول ما إذا كان هناك أجل محدد لتشكيل هذه

الهيئة ؟

وحسب النظام الداخلي ، في نظره ، فإن رئيس المجلس هو من يعين رئيس الهيئة . كما إلتمس السيد فارس ضرورة انخراط عضوين على الأقل في كل دائرة انتخابية لضمان نوع من التوازن ، وبالتالي مشاركة كل الدوائر الانتخابية في تشكيل الهيئة .

- وردا على ذلك ، أوضح السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس أنه بإمكانه رئاسة الهيئة أو تعيين رئيس لها ، إلا أنه لا يجب تسييس مسألة تشكيلها ، وإنما ينبغي أن يكون الإنخراط تلقائياً وحسب رغبة الناس ، وبالتالي ضمان وجود هيئة تمثيلية وليس هيئة شكلية صورية .

كما ألح على ضرورة عمل الجميع على تحسيس الساكنة المعنية بأهمية المشاركة والإنخراط في هذه الهيئة ، وبالتالي ضمان مشاركة الهيئة ، بعد تشكيلها ، في مسلسل إعداد برنامج عمل الجماعة، الذي ينبغي أن يتم إعداده خلال السنة الأولى من الفترة الإنتدابية .

وحيث لم يتدخل أي عضو آخر في الموضوع ، تمت صياغة المقرر التالي :

### **المقرر عدد : 03 / 2022 - بتاريخ : 05 فبراير 2022 .**

النقطة المتعلقة ب: تشكيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع .

إن مجلس جماعة تار سواط ، المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير 2022، خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ : 05 فبراير 2022.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات ، وخاصة المواد: 6، 43 و 120 منه

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: تشكيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني .

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين وقت التصويت : 15 عضوا .

- عدد الأصوات المعبر عنها : 15 .

- عدد الأعضاء الموافقين : 15 عضوا - وهم السيدات والسادة : إبراهيم الرامي ، عبد الرحمان النصري ،

كوثر اليوسفي ، الحسين أفوس ، محمد الحرافي ، الحبيب شاكر ، فاطمة

الزهرراء الرامي ، الحسن فارس ، خديجة برغاش ، سعيد ابن سليمان ،

السعدية أوعتو ، حسن العفاز ، فاطمة إسلكا ، عبد الكريم العمري ، محمد

بهاوي.

يقرر ما يلي:

يوافق مجلس جماعة تار سواط ، بإجماع أعضائه الحاضرين وقت التصويت على إرجاء تشكيل هيئة

المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع إلى حين توفر الشروط المطلوبة لإحداثها ، لاسيما منها مقاربة النوع

الاجتماعي .

رئيس المجلس:

إبراهيم الرامي .

كاتب المجلس :

الحبيب شاكر .



إن مجلس جماعة تارسواط، المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة العلنية الفريدة المنعقدة بتاريخ : 05 فبراير 2022.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وخاصة المادتين 6 و 43 منه .

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب:- عرض وتقييم عمل المصالح الجماعية.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني .

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

- عدد الأعضاء الحاضرين وقت التصويت : 14 عضوا.

- عدد الأصوات المعبر عنها : 14 .

- عدد الأعضاء الموافقين : 14 عضوا - وهم السيدات والسادة : إبراهيم الرامي ، عبد الرحمان النصري ،

كوثر اليوسفي ، الحسين أفوس ، محمد الحرافي ، الحبيب شاكر ، فاطمة

الزهراء الرامي ، الحسن فارس ، خديجة برغاش ، سعيد ابن سليمان ،

السعدية أوعتو ، حسن العفاز ، فاطمة إسلكا ، محمد بهاوي.

### **يقرر ما يلي :**

إن مجلس جماعة تارسواط ، يوافق بإجماع أعضائه الحاضرين في الجلسة على المواقف والتقاريرين اللذين

تم عرضهما على أنظار المجلس ، ويؤكد على ضرورة العمل على تأهيل الإدارة الجماعية ، وذلك وفقا للملاحظات التي أدلى بها رئيس المجلس الجماعي .

وكذا العمل على إعداد هيكل تنظيمي للجماعة يضمن السير العادي للإدارة الجماعية وحسن تدبير أرشيفها

وبالتالي تحديد المسؤوليات فيها .

كما يلتزم تطبيق القانون في حق الموظفين والأعوان المخلين بعلاقتهم النظامية مع إدارة الجماعة من

خلال التغيب المستمر وبدون أي إذن أو مبرر، أو رفضهم للمهام المسندة إليهم .

رئيس المجلس :

كاتب المجلس :

إبراهيم الرامي .

الحبيب شاكر .

**النقطة الخامسة :** 5 - تدارس موضوع طلب الاحتلال المؤقت للمجال الغابوي بالجماعة المقدم من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء / قطاع الماء ، وذلك طبق مقتضيات المادة 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.350 بتاريخ 25 رمضان 1396 ( 20 شتنبر 1976 ) يتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي .

### **العرض:**

- في بداية طرح هذه النقطة ، تناول الكلمة السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس الجماعي ، مشيراً إلى أن مصالح الجماعة توصلت مؤخراً برسالة السيد المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب رقم 6904/2 ت د / د 2021 حول الاحتلال المؤقت للملك الغابوي بالجماعة . وبالرجوع إلى التقرير المعد من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، المنعقدة بتاريخ 20 يناير 2022 ، نلاحظ أن هذه الرسالة تحيل على مقتضيات الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها . إلا أن هذا الظهير ينص في مادته 2 على الترخيص بالإحتلال المؤقت للأراضي الغابوية الذي يمنحه وزير الفلاحة وليس المجلس الجماعي . ووفق تقرير نفس اللجنة ، فإنه قد جرت العادة على تطبيق مقتضيات المادة 10 من ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بمشاركة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي ، كلما تعلق الأمر بالإحتلال المؤقت للمجال الغابوي التابع للجماعة . خصوصاً وأن هناك حالة توجد بالجماعة ، حيث سبق لمجلسها أن تداول بشأنها ويتم بموجب ذلك استخلاص مبلغ سنوي قدره : 8.000,00 درهم تؤديه سنوياً مصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء / قطاع الكهرباء لفائدة ميزانية الجماعة برسم الاحتلال المؤقت لمجالها الغابوي من خلال تمرير ونصب الأعمدة الكهربائية ذات الجهد المتوسط بنفوذها . وفي هذا الصدد ، وجهت دعوة الحضور لممثلي المكتب المذكور ، لأجل المشاركة في أشغال هذه الدورة وإعطاء التوضيحات اللازمة للمجلس حول هذا الموضوع ، إلا أنهم ، للأسف ، لم يحضروا . وعلى إثر ذلك ، قام السيد الرئيس بمنح الكلمة لرئيس المنطقة الغابوية بتافراوت .

### **المناقشة:**

- عند أخذه الكلمة ، أشار السيد : مولود خاوش ، رئيس المنطقة الغابوية بتافراوت ، إلى أن الملك الغابوي وإشكالية استغلال الموارد الغابوية والمجال الغابوي ، تثير دائماً هذا النوع من الجدل . إلا أن الاستقرار البشري قرب أو بداخل المجالات الغابوية لا يمنع أبداً هذه التجمعات البشرية من حقها في الإستغلال ، وذلك مهما كان نوع مساطر التدخل في هذه المجالات . ومصالح المياه والغابات تسهر دوماً على ضمان هذا الإستغلال لذوي الحقوق . وبالموازاة مع ذلك تعمل على مراعاة الدور الكبير الذي تلعبه الغابة في حفظ التوازن البيئي والتراجع الذي يلحقها بفعل الإستغلال المفرط . كما أكد على أن هناك منظومة قانونية متكاملة توطر وتقن مجالات الإستغلال المختلفة ، سواء بالنسبة للموارد الطبيعية الغابوية أو المجال الغابوي كفضاء . ومن وسائل التصرف في المجال الغابوي ، هناك الاحتلال المؤقت لهذا المجال ، الإستخراج والمقايضة العقارية .

وفي نفس السياق ، أشار السيد خاوش إلى أن كل تدخل يستهدف المجال الغابوي ، لا بد وأن يستند في جوهره على مفهوم المصلحة العامة ، سواء تعلق الأمر بفصل قطعة أرضية عن الملك الغابوي أي استخراجها منه أو يتعلق بالإحتلال المؤقت لهذا الملك أو إجراء مقايضة عقارية تهم المجال الغابوي أو غيرها . وبالنسبة للأشغال التي تجري عموماً في الغابة ، فإنه ينبغي الحرص على تفادي موقع الأشجار قدر الإمكان وذلك حفاظاً على مجالها الطبيعي وعلى دورها الحيوي في مسألة التوازن البيئي . - ومن جانبه ، تساءل السيد : الحسن فارس ، عضو المجلس حول الجانب المالي في مسألة الاحتلال المؤقت للملك الغابوي بالنسبة للجماعة؟

كما أكد على أن المجلس هو سيد نفسه فيما يخص اختيار موقفه الخاص دون الإعتماد على موقف الجماعات الأخرى ، وبالتالي تحديد التشريع أو القانون الواجب تطبيقه ، وذلك انسجاماً مع المصالح الحيوية للسكان وما فيه مصلحة الجماعة .

- ورداً على هذا التساؤل ، أوضح السيد : مولود خاوش ، رئيس المنطقة الغابوية بتافراوت أن مسألة الاحتلال

المؤقت للملك الغابوي هي بمثابة كراء .

- وفي تدخله ، أشار السيد : إبراهيم الرامي ، رئيس المجلس إلى أن وزارة الفلاحة كشريك في المشروع ، هي الجهة الوصية على قطاع المياه والغابات ، لذلك ينبغي الالتزام بالمرونة ، لاسيما بالنظر إلى أهمية وحيوية هذا المشروع الذي يروم تزويد الساكنة بالماء .

وفي هذا الصدد ، أكد على أنه ينبغي معرفة المساحة التي سيشغلها الاحتلال المؤقت ، وكذا أماكن وضع التجهيزات المائية المختلفة .

كما أكد على أن الشكل الحقيقي المطروح حاليا ومستقبلا ، هو ضمان توفير الماء كمادة حيوية بالنسبة لساكنة المنطقة .

- أما السيد : محمد الحرافي ، عضو المجلس ، فقد تساءل بدوره حول ما إذا كان هناك تنسيق في الموضوع بين الجماعة والجماعات الأخرى المعنية ؟

والماء ، في نظره ، الجميع في حاجة إليه ، وكان ينبغي توقيف شركة اتصالات المغرب عندما كانت تمد خيوط شبكة الإنترنت ( La fibre optique ) بتراب الجماعة بدون أي مقابل .

- ومن جهته ، أكد السيد : الحبيب شاكر ، عضو المجلس على أن الموضوع يهم مشروع حيوي ، ينبغي التعامل معه بحسن نية والتربث ، مادام أن الجماعة معفية من أداء قسطها في إنجاز هذا المشروع .

وفي السياق ذاته ، أشار إلى أن المصالح الحيوية للساكنة ، هي أهم من كل شيء ، بالنسبة إليه . وبعد هذه التدخلات والمناقشات ، تمحور موقف المجلس فيما يلي :—

### **المقرر عدد : 2022/05 - بتاريخ : 05 فبراير 2022.**

النقطة المتعلقة ب:- تدارس موضوع طلب الاحتلال المؤقت للمجال الغابوي بالجماعة المقدم من طرف المكتب

الوطني للكهرباء والماء / قطاع الماء ، وذلك طبق مقتضيات المادة 10 من الظهير الشريف

بمطابقة قانون رقم 1.76.350 بتاريخ 25 رمضان 1396 ( 20 شتنبر 1976 ) يتعلق بتنظيم

مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي .

إن مجلس جماعة تارسواط، المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة العلنية الفريدة

المنعقدة بتاريخ : 05 فبراير 2022.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وخاصة المادتين 6 و 43 منه .

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب:- تدارس موضوع طلب الاحتلال المؤقت للمجال الغابوي

بالجماعة المقدم من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء / قطاع الماء ، وذلك طبق مقتضيات

المادة 10 من الظهير الشريف بمطابقة قانون رقم 1.76.350 بتاريخ 25 رمضان 1396 ( 20 شتنبر

1976 ) يتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني .

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

- عدد الأعضاء الحاضرين وقت التصويت : 15 عضوا .

- عدد الأصوات المعبر عنها : 15 .

- عدد الأعضاء الموافقين : 15 عضوا - وهم السيدات والسادة : إبراهيم الرامي ، عبد الرحمان النصري ،

كوثر اليوسفي ، الحسين أفوس ، محمد الحرافي ، الحبيب شاكر ، فاطمة

الزهراء الرامي ، الحسن فارس ، خديجة برغاش ، سعيد ابن سليمان ،

السعدية أوعتو ، حسن العفاز ، فاطمة إسلكا ، عبد الكريم العمري ، محمد

بهاوي .

### **يقرر ما يلي :**

إن المجلس الجماعي لتارسواط ، وعيا منه بأهمية وحيوية هذا المشروع الهام ، الرامي إلى تزويد الساكنة

بالماء الصالح للشرب بواسطة النافورات العمومية ، يوافق من حيث المبدأ ، على هذه النقطة ، وذلك في انتظار

التوصل بالتصميم النهائي للمشروع من لدن المصالح التقنية المعنية .

رئيس المجلس :

كاتب المجلس :

إبراهيم الرامي .

الحبيب شاكر .

## // الخاتمة //

على إثر دراسة كافة النقطة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة ، قام السيد رئيس المجلس بتلاوة برقية ولاء وإخلاص على مسامع السيدات والسادة الحاضرين ، حيث التمس خلالها من السيد خليفة القائد بالجماعة ، تبليغ آيات الإخلاص والولاء للسدة العالية بالله ، أمير المؤمنين وسبط الرسول الأمين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده .

ثم رفع السادة الحاضرون أكف الضراعة إلى الباري عز وجل بالدعاء الصالح لأمير المؤمنين ، سائلينه تعالى أن يطيل عمر جلالته ويحفظه و يكأله بعنايته الإلهية وأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ، ويشد أزر جلالته بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبقاقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة .

و حوالي الساعة الثانية بعد الزوال من نفس اليوم ، أنهى المجلس أشغال الإجتماع

ورفعت الجلسة.

كاتب المجلس :  
الحبيب شاكر.

رئيس المجلس :  
إبراهيم الرامي .